جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

أثر تغيير الأنظمة القانونية على نشاط الشركات الاستثمارية اتفاقية بريكست أنموذجاً

رسالة تقدم بها الطالب

رويشد عباس عبد الأمير الرويشدي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

أ.د. أحمد سامي المعموري

1445هـ 2023 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ
وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ))

صدق الله العلي العظيم

الزمر (٦٩)

الإهداء:

" إلى خير الأنّام شفيعي وحبيبي وخاتم الأنّبياء والمرسلين

محمد (صلى الله عليه واله وسلم)

إلى شهداءنا الأبرار وبالأخص والدي الشهيد (عباس عبد الأمير الرويشدي)

إلى من حصدوا الاشواك عن دربي ليمهدوا لي طريق العلم

أمي وأخوتي وزوجتي

إلى اللذين لا تبدلهم حياة ولا تفرقهم طرق ولا تغيرهم ظروف.. إلى من طوقوني بمحبتهم.. إلى

من حملوا همي .. إلى من رفعوا من عزيمتي

أساتذتي وزملائي

اهدي ثمرة جهدي المتواضع"

الشكر والامتنان:

نحـــمد الله عّز وجّل الذي وفقنا في إتمام هذا البحـــث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافيـــة والعزيمـــة

فالحـــمدلله حـــمداً كـــثيراً...

أتقدم بجزيل الشكر والعـرفأنّ إلى الأستاذ الدكتور المشرف (أحمد سامي المعموري) على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانّبها المختلفة...

وكذلك الشكر والعرفان إلى عمادة معهد العلمين المتمثلة بالدكتور (زيد العكيلي) ولاننسى الترحم على روح العلامة السيد محمد بحر العلوم تغمده الله بواسع رضوانه والذي بفضلهُ تمكنا من اللحاق بالركب العلمي

وأتقدم بالشكر والعرفان الى قسم القانون الخاص الى كل من ساعدني في طباعة الرسالة والبحث عن المصادر الست (مروه هادي) وكذلك الست (سؤدد نجم)

وأخيرا أشكر جميع من ساعدني ومن لم تسعفني الذاكرة لذكراه...

المستخلص:

تبحث الدراسة في الأثر الذي يمارسه التغيير في الأنّظمة القانونية على الأنّشطة الاستثمارية في البيئة الاستثمارية، ذلك أنّ تغيير أي نظام قانوني دون مراعاة الآليات والوسائل المتبعة مثل اتباع فن التكنيك والصياغة التشريعية، ومراعاة الانّسجام والتناسب والتدرج التشريعي، وضرورة المحافظة على نوع من الثبات والاستقرار، يؤدي حتما الى اختلال العقود والالتزامات العامة سواء للدولة او الشركات العاملة فيها والمستثمرين، وبالعكس من ذلك لو عمل بهذه الآليات سيتحقق الامن القانوني السليم وينعكس ايجابا على البيئة الاستثمارية بعد التغيير كاعتماد شرط الثبات التشريعي وشرط اعادة التفاوض مثلا، وهذا ما لم يحصل إلى حد كبير في التغيير الذي حدث نتيجة خروج بريطانّيا من الاتحاد الأوربي بموجب اتفاقية بريكسيت ، إذ اثرت سلبا على نشاط الشركات الاستثمارية ودعاها إلى وقف أنّشطتها او الهجرة إلى بلدانّ أخرى وفرت لها بيئة استثمارية مناسبة، إذ افتقرت الاتفاقية إلى الضوابط القانونية التي يجب توافرها في أي تغيير في الأنّظمة القانونية، فالغاية أو الفلسفة من هذا التغيير كانّ لبواعث وأهداف سياسية أكثر من كونها تجارية اقتصادية قانونية، الأمر الذي القى بآثاره السيئة على النشاط الاستثماري والتجاري بشكل عام ونشاط الشركات الاستثمارية الأجنبية بشكل خاص وهذا الامر دعانّا إلى انّ نجعل النموذج لهذا الدراسة هي اتفاقية بريكسيت وتطبيقاتها واثارها القانونية والعملية على نشاط تلك الشركات.

قائمـــة المحتويات

العنوانّ	رقم الصفحة
المقدمة	١-٦
الفصل الأول/ ماهية البيئة الاستثمارية واتفاقية بريكسيت	٧-٥٩
المبحث الأول/ مفهوم البيئة الاستثمارية	٨-٣٢
المطلب الأول/ تحديد البيئة الاستثمارية	٩
الفرع الأول/ التعريف بالبيئة الاستثمارية	٩
الفرع الثاني/ خصائص ومميزات البيئة الاستثمارية	١٨
المطلب الثاني/ معوقات البيئة الاستثمارية	٢٢
المطلب الثالث/ الحوافز الاستثمارية	٢٦
المبحث الثاني/ مفهوم اتفاقية بريكيست	٣٣-٥٩
المطلب الأول/ نشأة وتطور العلاقة البريطانية مع الاتحاد الأوربي	٣٤
الفرع الأول/ التمهيد لانضمام بريطانّي للاتحاد الأوروبي	٣٤
الفرع الثاني/ الانّضمام المتحفظ لبريطانّيا في السوق الأوربية المشتركة	٣٨
المطلب الثاني/ الأنّضمام الفعلي لبريطانّيا في الاتحاد الأوروبي	٤١
المطلب الثالث/ خروج بريطانّيا من الاتحاد الأوربي	٤٤
الفرع الاول/ وقت خروج بريطانّيا من الاتحاد الأوروبي	٤٥
الفرع الثاني/ تداعيات خروج بريطانّيا من الاتحاد الأوروبي	٤٧
المطلب الرابع/ المبادئ والآليات القانونية لاتفاقية بريكست	٥١
الفرع الأول/ بنود الاتفاقية	٥٢
الفرع الثاني/ المبادئ الاثنى عشرة لبنود اتفاقية البريكست	٥٤

الفرع الثالث/ الآليات القانونية لخروج بريطانّيا من الاتحاد الأوربي	**٥٧**
الفصل الثاني/ آليات ضمان عدم تأثير تغيير النظام القانوني على نشاط الشركات الاستثمارية	**١٠٦-٦٠**
المبحث الأول/ ضوابط استقرار النظام القانوني	**٩٠-٦١**
المطلب الأول/ تحديد استقرار النظام القانوني	**٦١**
الفرع الاول/ معنى استقرار النظام القانوني	**٦٢**
الفرع الثاني/ ضوابط استقرار النظام القانوني	**٧١**
المطلب الثاني/ مرتكزات استقرار النظام القانوني	**٧٨**
الفرع الأول/ اتصاف النظام القانوني بضوابط التكنيك التشريعي السليم	**٧٨**
الفرع الثاني/ التناسب والتدرج القانوني الموضوعي في تغيير النظام القانوني	**٨٦**
المبحث الثاني/ آثار تغيير النظام على البيئتين القانونية والاستثمارية للشركات الاستثمارية	**١٠٦-٩١**
المطلب الأول/ الآثار المترتبة على البيئة القانونية للشركات الاستثمارية	**٩١**
الفرع الأول/ اثار تغيير النظام على العناصر الموضوعية للشركات الاستثمارية	**٩٢**
الفرع الثاني/ اثر عدم استقرار النظام القانوني على الجوأنّب الاجرائية للشركات الاستثمارية	**٩٧**
المطلب الثاني/ الآثار المترتبة على النشاط الاستثماري للشركات الاستثمارية	**١٠٠**
الفرع الأول/ اثر عدم استقرار النظام القانوني على البيئة الاستثمارية	**١٠٠**
الفرع الثاني/ آليات استقرار النظام القانوني	**١٠٣**
الخاتمة	**١١٢-١٠٧**
قائمة المصادر والمراجع	**١٢٥-١١٣**